http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1600) السنة السابعة - الاحد (6) ايلول 2009

انتشار أمني على الحدود مع سوريا

المالكي: دول الجوار تصدر الارهابيين لقتل العراقيين

بغداد / شهاب العزاوي

اكد رئيس الوزراء نوري المالكي ان العراق يتعرض الى هجمات من جهات عديدة ومنها حلف البعثيين مع التكفيريين لايذاء الشعب العراقي معاتبا الاشقاء والدول الاقليمية لانها تحتضن الارهابيين والقتلة على حد قوله مشيرا الى ان العراق لن يكون وحده ساحة للارهاب بل سيعم الدول التي تحتضنه لان اثار الارهابيين ستكون مؤذية.

واضاف المالكي خلال كلمة له في حفل توزيع قطع اراضي سكنية على عوائل الشهداء والسجناء السياسيين: ان هناك من العراقيين من يريد ان ينسى جرائم النظام الدكتاتوري على الرغم من ان العالم رأى رأي العين حجم المعاناة التي عاناها الشعب العراقي جراء ذلك النظام وان هؤلاء العراقيين ما زالوا يصفقون للقتلة الذين قتلوا في حروبهم خيرة ابناء الشعب العراقي.

وكـأن الامـر لا وجـود لمقابر جماعية او سجون او قوات اجنبية ولافقدان سيادة بسبب الحـروب والمغـامرات..وأشـار الى ان العراق يتعرض الى هجمات هنا وهناك والى جراحات هنا وهـناك لكنها لا تعدو كونها لـدغات ولـن يعود حلف التكفيريين والبعثيين ولياليهم السود..موضحا علينا ان نلتفت لتضميد الجراحات وان نعالج آثار الدكتاتورية ولكن على ان لا نبكي على جراحاتنا بل علينا ان نعمل لنحاسب من يقتل العراقيين ويحتضن القتلة وهم سيحاسبون حتما ،محذرا الذين «يحتضنون المجرمين» بانهم «سيدفعون الثمن حتما» موجها في الوقت ذاته انتقادات الى دول الجـوار دون تحديدها بالاسم.

واضـاف «فلا يتصور احد مهما كـان لديه من قوة ومخابرات انه سيكون بمنأى عن التداعيات التي تتواصل وتتصاعد، والعالم مطالب ان يقف وقفة واحـدة بوجه الشر والارهاب والجريمة».

وتابع «سنبقى دائما نبحث عن عملية غلق لكل الابواب التي يمكن ان يتنفس منها القتلة مرة اخرى، نعتب على اشقائنا واصدقائنا ودول الجوار، كانوا يقولون نحن معكم وقد وقفوا معنا في مواقف معينة، لكن ماذا يمكن ان نصف احتضان القتلة مرة اخرى؟»

واشار الى ان «العالم اما ان يكون متواطئا او انه ينسى، وحتى العراقيين ينسون الذين ارتكبوا الجرائم، فالعالم يتحضنهم وبعض العراقيين يصفق لهم».

وتساءل المالكي»الى اين يراد تصديرهم هذه المرة؟ الى العراق مجددا؟ ام الى دولة اخرى تحتاج الى مجازر كما احتاج العراق؟ وهل ان الشر يمكن ان يطوق في بلد معين؟»

وكان رئيس الـوزراء اعتبر خلال استقباله الخميس الماضي رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية والاجنبية العاملة في بلاده ان تدخل «بعض» دول الجوار بعد انسحاب القوات الاميركية «يعتبر عملا عدوانيا».

وقـال حينها ان «الازمـة مع سوريا ليست جديدة، فقد اجرينا اتصالات على مستويات متـعددة مـع المسـؤولـين السـوريـين حول نشاط قـادة حزب البعث المنحل والمنظمات الارهابية التي تعمل ضد العراق من الاراضي السورية».

وقد طلب المالكي رسميا من الامم المتحدة تشكيل لجنـة تحـقيق دولـيـة في الاعـتـداء المـزدوج الـذي اسـتهدف بـغداد في ١٩ آب واوقـع ١٠١ شهيداً ومئات الجـرحـى، كما اظهرت وثائق نشرت الخميس في مقر الامم المتحدة في نيويورك.

الى ذلك بحث وزير الخارجية هوشيار زيباري مع وفد مجلس الشيوخ الأميركي برئاسة رئيس لجـنـة الـقـوات المسلحة السناتور كـارل ليفني وضم السناتور جـاك ريـد تيد كوفمان يرافقهما السفير الأميركي في بغداد كريستوفر هيل ،طلب العراق من الأمين العام للامم المتحدة تشكيل لجنة لتقصي الحقائق بشـأن الـتـفـجـيرات الـتـي وقـعت في بغداد الشهر الماضي، كما تم استعراض المستجدات السياسية على الساحتين العراقية والإقليمية والعلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتـحدة، حسب مـا جـاء في بـيـان لـوزارة الخارجية.

وعـبر أعضـاء الـوفد الأمـيركي الـزائـر عن تـعـازيـهم لضـحـايا الـتـفـجـيرات الأخـيـرة، معتبرين اياها اعتداء على المجتمع الدولي برمته.

هـذا وبـدأ الـعـراق نشر الآلاف من قـوات الشرطة الإضافية على الحدود مع سورية، فيما يستمر التوتر بين البلدين على خلفية اتهام بغداد لدمشق بإيواء مسلحين قاموا بعمليات تفجير في العراق.

وقال قائد الشرطة في محافظة الانبار اللواء طـارق يـوسـف، إن هـنـاك أدلـة عـلـى تورط سورية، وإن رئيس الحكومة نوري المالكي طلب تعزيزات حدودية.

وقد طلب العـراق رسميا من مجلس الامن الـدولي فتح تحقيق في التفجيرات ،وجاء طلب بغداد في رسالة وجهها رئيس الوزراء نوري المالكي الى الامين العام للامم المتحدة بـان كـي مـون ومجلـس الامـن يطالب فيها بتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة.

وقـالـت الـرسـالـة حسبما كشفت التقارير الـصـحـفـية ان «هـذه الجـرائـم» تستدعي تحقيقا خارج نطاق النظام القانوني العراقي و»محاكمة الجناة امام محكمة جنائية دولية خاصة».

وقال رئيس الوزراء في الرسالة ان الهجمات «ترقى الى مستوى جرائم ابادة وجرائم ضد الانسانية يعاقب عليها القانون الدولي».

وأكدت الولايات المتحدة التي ترأس مجلس الامن للشهر الحالي استلام الرسالة التي قال مسؤول أميركي انها ستوزع على اعضاء المجلس الاربـعـة عشر الاخـريـن. وامتنع المسؤول عن الإشارة الى الاجراء الذي قد يتخذه المجلس.

ولم تذكر رسـالـة المـالـكي سـوريـة بـالاسم لكنها قالت «نعتقد ان جرائم منظمة بمثل هذا الحجم والتعقيد ما كان يمكن تخطيطها وتمويلها وتنفيذها بـدون دعـم من قوى واطراف خارجية».

وفي سياق متصل قالت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة سوزان رايس، إن مجلس الأمـن الـدولي «سيناقش طلبا من العراق لتشكيل محكمة دولية،» للتحقيق في هجمات بغداد التي راح ضحيتها أكثر من ١٠٠ شخص الشهر الماضي.وأبلغت رايس، التي ترأس بلادها الـدورة الحالية لمجلس الأمـن، عددا من الصحفيين، بأن أعضاء المجلس «يبحثون الرد المناسب،» على الطلب العراقي.

وفي رد فعله على الاتهامات العراقية، وصف الرئيس الـسـوري بشـار الأسـد، الاثنين الماضي، اتهام العراق لبلاده بأنها مسؤولة عن هجمات بغداد، بأنه «لا أخلاقي» مطالبا العراق بتقديم أدلة على اتهاماته.

على الارجـــح

اتفاق المصالح

غزوان عمران

في العراق، بات الاسلوب السياسي يحاكي اسلوب الموضة في ارتـداء الملابس، إذ تـرى المشتغلون فيه منكبين على تطويع برامجهم وتوجهات كتلهم والائتلاف مع غيرهم من اعداء الامس السياسي، وفقا للضرورة واستجابة لمتطلبات المرحلة واهواء الناخب.

افرزت تجربة السنوات الماضية تلاعب الساسة بالفكرة والكلمة لاستثارة عواطف المواطنين على اختلاف توجهاتهم، لكسب ود هذه الجهة ومن ثم العودة الى ترميم العلاقة مع الجهة الاخـرى بتصريح اخـر لحظة، والمراقب للوضع السياسي في العراق يمكنه قراءة تغير الخط البياني للكتل والقوائم الانتخابية ارتفاعا وانخفاضا بما يتلاءم وحاجة المستهلكين من الناخبين ومدى ما يعود على هذه الكتلة او تلك من الاصوات بعيدا عن احتياج المواطن.

ولم يتوان الكثير من المتربعين على عرش السياسة في العراق عن استخدام الخطاب السياسي كورقة رابحة في الوصول الى هرم السلطة حتى وان تطلب الامر ان يكون عربون هذا الصعود دما عراقيا.

انتخابات مجالس المحافظات خالفت اصداؤها توقعات الكتل بعد سقوط الرهان على فرس الطائفية، واكدت بما لايقبل الشك ضرورة العودة الى الوراء واعادة النظر في اخطاء الماضي وتصحيحها ولو بشكل «ظاهري» واعتماد تكتيكات جديدة تتضمن طي صفحة الماضي ولم الشمل مجـددا مع فرقاء الماضي القـريـب، وخـاصـة بعد قراءة توجهات المواطن العراقي التي اتضحت معالمها في اختيار الكتلة التي قدمت القليل مقابل الكثير لاحتمالات الظفر بعصفور خير من عشرة.. ومن جانب اخر فأن اختيار كتلة تنضوي تحت مظلتها اكثر من كتلة ستبعد الكتل الاخرى المعروفة بتعصبها وستفتح المجال امام حكومة وطنية تسعى لخدمة المواطن.

وبالرغم من تكرار العمليات الانتخابية في البلاد لم يطرأ اي تغيير على الوجوه السياسية منذ الشروع بتكوين مجلس الحكم والحكومة الانتقالية، ما يعطي انطباعا ان الشارع العراقي يخلو من دماء سياسية جديدة يمكن زجها في هذا المعترك، تضمن بمشاركتها خلق صورة جديدة في العملية الانتخابية الديمقراطية وتؤكد بما لايقبل الشك ان المشاركة في ادارة البلاد ليست حكرا على الموجود من هذه الاسماء..

لقد افرغ تداول السلطة بين الكتل والائتلافات الكبيرة الساحة السياسية في البلاد من رؤيا حقيقة للمشاركة ، وهذ ا الامر يقودنا الى عدة تساؤلات،اهمها: هل ان الشخصيات التي تقود العملية السياسية الان قادرة على قيادتها للمرحلة المقبلة؟ الجواب طبعا ..لا، اذا ماستعرضنا حزمة الازمات التي عاشها ويعيشها البلد، فالواقع الخدمي في اسوأ حالاته، فالكهرباء وبفضل الوزراء الذين تعاقبوا على قيادتها جعلت البلاد تعيش اجواء ماقبل العام ١٩١٧. وخيام المهجرين المنتشرة في عموم المحافظات يتخيل من يراها أنه في دارفور او الصومال، وعلى مدى سنوات التغيير كم من الارواح حصدتها العمليات الارهابية، و..و..و...وقائمة طويلة من الاحباطات التي جعلت من المواطن البسيط يؤمن تماما بان الكثير من قادة البلد الجدد لم يبالوا بمعاناته ،بقدر مبالاتهم بمكاسبهم الشخصية،وما اعـادة النظر باصطفافاتهم وتحـالفـاتهم الجـديـدة الا اعتراف واضح بفشلهم وعدم قدرتهم على النهوض بواقع البلد،والمواطن اوصلته الخيبات التي توالت عليه،بان لا يلدغ من وعيه مرتين، حتى وان ارتدى البعض من الساسة حلة جديدة.

المؤبد لجندي أميركي ادين باغتصاب فتاة عراقية

كنتاكي/ رويترز

حكم قاض اتحادي بالولايات المتحدة يوم أمس الجمعة على جندي أميركي سابق بالسجن مدى الحياة دون الحق في اطلاق سراح مشروط، بتهمة المشاركة في الاغتصاب الجماعي لفتاة عراقية وقتلها هي وأفراد أسرتها عام ٢٠٠٦. وحوكم ستيفن غرين (٢٤ عاما) وأدين في نيسان كمدني بتهم القتل والاغتصاب وإعاقة العدالة حيث جاء القبض عليه بعد تسريحه من الجيش بسبب « اضطراب في الشخصية».

وحكم القاضي توماس راسل بالمحكمة الجزائية في بادوكا بولاية كنتاكي عليه بالسجن مدى الحياة.

وجاء في الشهادة أمام المحكمة أنه بينما اعتدى جنديان على الفتاة فتح غرين النار وقتل أم الفتاة وأباها وأختا لها في السادسة من عمرها في غرفة نوم بالمنزل قبل أن يتخذ دوره في الاغتصاب الجماعي. ثم أطلق الرصاص على رأس الفتاة ثلاث مرات ثم أشعل النار في جثتها.

وإعترف ثلاثة من الجنود الاربعة الاخرين الذين شاركوا في الاعتداء بالذنب وأدين الرابع أمام محاكم عسكرية. وصدرت ضدهم أحكام بالسجن لمدد تتراوح بين خمس سنوات ومئة سنة.

وكانت هيئة محلفين دانت غرين في ايار بـ ١٤ تهمة موجهة اليه من بينها الاغتصاب والقتل وعرقلة عمل القضاء.

يشار الى ان الجندي الأميركي غرين قاد جماعة من خمسة جنود أمريكيين اقتحموا منزلا لاسرة عراقية في المحمودية على بعد ٣٠ كيلومترا جنوب بغداد في ١٢ اذار ٢٠٠٦ بنية اغتصاب الفتاة عبير قاسم الجنابي التي كانت في الرابعة عشرة من العمر.

وسافر أقارب للعائلة العراقية ضحية الحادث الى بادوكا بعد محاكمة غرين ووصفوه بأنه «جبان» سوف تطارده جرائمه.وقال له عم الفتاة في جلسة استماع ان وجه الفتاة البريئة سوف يطارده في زنزانته المعتمة حتى آخر يوم في حياته. من جانبه قال البريغادير جنرال رودني جونسون القائد العام لقيادة التحقيقات الجنائية بالجيش الأميركي في بيان «نتمنى باخلاص أن يمد الحكم الصادر اليوم، هذه العائلة العراقية ببعض مظاهر السلوى والسكينة بعد هذا العمل المروع عديم الاحساس.»

مستشار الصحوات: معظم الدول الاقليمية متورطة بتغذية الارهاب في العراق

بغداد/هشام الركابي

اتهم ثامر التميمي (ابو عـزام) مستشار الصحوات في العراق جميع الدول الاقليمية بخلق المشاكل داخل العراق وقال في مؤتمر صحفي مشترك عقده امس مع قائد صحوة الغزالية رعد الزوبعي ان كل الدول لا تريد الامن في العراق وليست ايران وحدها، لان كل هذه الدول لديها مشاكل مع امريكا وهي متخوفة من وجودها داخل العراق وجعلت من العراق ساحة مثالية لتصفية الحسابات.

وذكر التميمي ان سوريا ليست بريئة ، فهي متورطة بتغذية الارهاب في العراق ولها دور سلبي في هذا الملف . والارهابيون العرب الذين دخلوا الى العراق كلهم دخلوا عن طريق سوريا ، ومنهم السعوديون الذي يأتون الى العراق عن طريق سوريا ولا يأتون عن طريق السعودية التي لها حدود كبيرة مع العراق.

واشار التميمي الى هناك الكثير من التهم الصقت بالصحوات ، منها ارتباطها بالقاعدة . وهذه التهم تطلقها جهات اقليمية تعمل داخل العراق عن طريق وكلاء محليين لها يريدون التخلص من الصحوة في العراق من اجل العودة للخلف الى حيث العنف والقتال الطائفي.

واضاف ان رئيس الـوزراء نـوري المالكي متعاون مع الصحوات وحقق لنا الكثير وآخرها كان اعطاء الحق لقائد الصحوة بالاحتفاظ بثلاثة عناصر من الحماية اذا رفض الدمج بالمؤسسات الحكومية ويبقى راتبه على لجنة المصالحة بمجلس الوزراء ، على اعتبار ان قائد الصحوة مستهدف.

وتابع ان المشاكل التي تعاني منها الصحوة اليوم تأتي من الاحزاب المشاركة في الحكومة والتي ترى فيها عدوا لها ، وهؤلاء منهم من هو بدرجة وزير ، وهؤلاء يعرفون جيدا ان الصحوة مشروع امن لا يلبي طموحه لانه يعمل بالضد من هذا الامر.

وافاد التميمي: ليس لدينا حكومة واحدة في العراق ، فالاحزاب هي حكومات داخل الحكومة ، وهناك اجهزة نافذة في الحكومة غير متعاونة مع الصحوات ،منها الاجهزة الامنية . وتابع: ان سبب عدم استفادة العراق من مشروع المقاومة هو ان عمليته السياسية بنيت على اساس طائفي وعرقي واصبحت الساحة العراقية ساحة لتصفية الحسابات بين كل دول الجوار . من جانبه قال رعد الزوبعي قائد صحوة الغزالية ان استيعاب الاجهزة الامنية لابناء الصحوة توقف بالكامل ، وانفتح المجال اليوم امام الدوائر والمؤسسات الحكومية لاستيعابهم وهذا شيء جيد نرحب به يؤكد اهتمام الحكومة والوفاء بوعدها.

واضاف ان كل الوظائف المدنية التي توكل لابناء الصحوات وظائف لا تلبي طموحهم وامكانياتهم بالاضافة الى ان قسما من الوزارات هيأت درجات وظيفية بدون النظر الى شهاداتهم او مؤهلاتهم.

وتابع اننا الان في المرحلة الاخيرة من موضوع استيعاب الصحوات والحكومة تقدم وجبة شهرية تحمل ٢٥ اسما مخصصة لهم وظائف في المؤسسات الحكومية والوزارات.

واضاف ان اعداد الصحوة في السابق وصلت الى اعداد هائلة ، اما الان فلم يبق منها الا ٦٠ الف عنصر تقريبا مما يعني ان مسألة استيعابهم في مؤسسات الدولة عملية متسارعة.

وطالب باستيعاب ابناء الصحوات في وزارة الامن الوطني باعتبار ان ابناء الصحوات مصدر امني جاهز يمكن الاستفادة منه في هذه الدائرة.

وزير التخطيط أكد أن الاسباب سياسية

التحالف الكردستاني: تأجيل التعداد السكاني غير قانوني

بغداد / نصير العوام

اعلن النائب عن التحالف الكردستاني محسن السعدون ان الكتلة ستطالب رئاسة مجلس النواب والكتل السياسية في الجلسات التي ستستأنف قريبا بإصدار قرار يلزم الحكومة بإجراء التعداد العام للسكان في موعده المحدد.

وقال السعدون لـ (المدى) امس السبت: أن قرار مجلس الـوزراء تأجيل موعد اجـراء الـتـعـداد السكاني غير قانوني لأنه يخالف المادة ٢٠ من قانون الموازنة لسنة ٢٠٠٩ الذي يلزم الحكومة باجراء التعداد في موعده المحدد .واوضح :» ان تبرير قرار التأجيل بـان هناك وحدات اداريـة متداخلة بـين إقليم كردستان والمناطق الاخرى ، غير مقنع بدليل أن هناك وحدات ادارية في جنوب ووسط العراق تابعة لمحافظات أخرى .واشار الى :» ان قـرار مجلس الـوزراء اتخذ بسبب ضغوطات سياسية وليس لاسباب قانونية او امنية ، على الرغم من ان العراق بحاجة ماسة الى التعداد العام للسكان ، وان شخصيات سياسية ومهنية اكدت ضرورة اجراء التعداد في موعده المحدد «.وكانت الحكومة قررت تأجيل التعداد العام للسكان الذي كان من المقرر ان يتم في تشرين الاول من العام الحالي الى تشرين الاول من العام المقبل.

مـن جـانـبـه قـال الـنـائـب عـن الاتـحـاد الإسلامي الكردستاني سامي الاتروشي: ان الحكومة تستطيع تأجيل التعداد السكاني لأسباب أمنية أو فنية وليس لاعتبارات سياسية «.واضاف الاتروشي لـ (المـدى): ان مهمة الحكومة تنفيذ القوانين ومنها قانون الموازنة الذي أقر إجراء التعداد السكاني لهذا العام وقد بـادرت الحكومة بتحديد اليوم المناسب لاجـرائـه» .واوضـح الاتـروشـي:»ان الحكومة هي الجهة الوحيدة التي تقرر الـتـأجـيل لأسـبـاب قـاهـرة تحـول دون التنفيذ منها ما يتعلق بالجوانب الفنية وجـاهـزيـة المؤسسة المختصة وهي وزارة التخطيط أو الجـوانـب الأمنية وحماية المواطنين سواء القائمين بمهمة الاحصاء أو المشمولين بشكل عام، أما الاعتبارات السياسية ومناقشتها والقرار بشأنها فتعود للبرلمان الذي يملك صلاحية تعديل فقرات القانون».وبين:»ان التوتر السياسي وفقدان الثقة بين الاطراف يتسبب في تأخر التنمية في العراق في كل القطاعات، ولن تتعافى الدولة بكافة مؤسساتها اذا لم نتجاوز خلافاتنا أو نؤجلها لفترة ونركز على عوامل التنمية المستدامة».وشدد الاتروشي على:»ان تأجيل التعداد بسبب الخلافات السياسية يبقينا في دوامـات اخـرى منها قضية تحديد حصة الاقليم من الموازنة العامة للدولة ، وحصص المحافظات والتي لحد اليـوم لم تحصل على نسبها الحقيقية ووقعت في غبن كبير. الى ذلك قال وزير التخطيط ان اسبابا سياسية اكثر منها فنية كانت وراء قرار الحكومة العراقية تأجيل إجراء التعداد السكاني في العراق إلى العام المقبل.واوضح وزير التخطيط علي بابان في تصريح صحفي: ان اسباب تاجيل التعداد العام للسكان ليست فنية او لوجستية وانما هي اسباب مرتبطة بالناحية السياسية»، مؤكدا ان القرار صدر من مجلس الـوزراء وكانت غالبية اصوات الوزراء مع تاجيل التعداد، وفي هذه الحال لا تستطيع وزارة التخطيط القيام بالتعداد من دون تفويض قانوني دسـتـوري.وعـلـى صـعـيـد اخـر ذكـر وزير التخطيط: لمحافظة نينوى حصة كبيرة من الخطة الخمسية التنموية، وسندفع بهذه الخطة لكي تعتمد من قبل البرلمان ومجلس الوزراء، وسنركز على المشاريع ذات الطابع الانتاجي وخاصة القطاع الصناعي والزراعي، ومن هذه المشاريع هو مشروع إنقاذ سد الموصل من أي انهيار محتمل وكذلك مشروع ري الجزيرة الجنوبي والذي سيغير الخارطة الزراعية والاقتصادية في العراق ككل وليس الموصل فقط.وبحسب مسؤولين في محافظة نينوى فإن تنفيذ مشاريع الاعمار والبناء المقبلة في المحافظة التي تشهد توترات امنية لن يكون الا بدعم وإسناد قواتها الأمنية فضلا عن تعاون الأهالي.

وكـان الناطق الرسمي بإسم الحكومة علي الدباغ قد أعلن في وقت سابق عن تأجيل تعداد العام السكان الى تشرين الأول ٢٠١٠ واسـتـمـرار إجـراءات التأهيل والترقيم والحصر وإعداد الأطر الإحصائية تـأتي استجابة لمعطيات الوضع الحاصل خلال الأشهر الأخيرة، نتيجة ما أظهرته المكونات الاجتماعية في بعض المحافظات لاسيما محافظات كركوك ونينوى وديالى بشأن ضرورة تأجيل الـتـعـداد لحسم بعض القضايا العالقة، بما له صلة بإدارة أعمال التعداد في بعض المناطق والتأكد من سلامة الإجـراءات الفنية وعدم تأثرها ببعض الأجـواء السياسية والتغيرات الهيكلية في ديموغرافية بعض المناطق والاهتمام على نحو يؤمن الوصول الى قواعد دقيقة شاملة موضوعية وبما يضمن نجاح إجـراءات التعداد. وأوضح الدباغ: أن تنفيذ الـتـعـداد يعتبر ضـرورة حتمية لاستمرار عمل الجهاز المركزي للإحصاء وتنفيذ المسوح الإحصائية وقيام وزارة التخطيط ووزارة البلديات والأشغال العامة وحكومات الإقليم بهذا التعداد وهم بأمس الحاجة لتنفيذه بأقرب فرصة ممكنة وقد أكدت حكومة إقليم كردستان استعدادها لإجراء التعداد العام للسكان وأن الجانب القانوني والسيادي يستدعي أيضاً تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن في أقرب فرصة وأن الكادر الفني للتعداد جاهز لتنفيذ مرحلة الحـزم والترقيم والحصر وأن هنالك توابع سياسية غير مرتبطة بقدرة الجهاز الفني على التنفيذ وهذه الدوافع نابعة من كون التعداد تم استخدامه كأداة في حل بعض المشكلات السياسية في العراق ولاسيما في إدارة بعض المناطق وتوزيع الثروة.